سارقو النفط السوري قطّاع طرق على مستوى دولي

د. قحطان السيوفي

استطاع مستشارو الرئيس الأميركي دونالد ترامب والدوائر الضيقة المحيطة به «تطويع» محاولته رقم ٣ لـ«الانسحاب العسكري الكامل» من شمال شرقي سورية، عبر تقديم مبرر مزعوم، هو منع سقوط حقول النفط والغاز في أيدي «داعش»، لكن هذا الادعاء المرفوض من المجتمع الدولي أثار جدلاً حاداً داخل المؤسسات الأميركية والاتصالات الدبلوماسية بين ترمب وحلفائه ضمن إشكالية «عدم توافر الشرعية القانونية» للمساهمة العسكرية في التحالف الدولي، شرق سورية، في وقت أعطى قوة لرأي محور سورية وحلفائها.

قرر الرئيس ترامب، منذ شهرين، سحب بعض القوات الأميركية من شمال شرق سورية، وأعطى ضوءاً أخضر للرئيس التركي رجب أردوغان لشن حرب على سورية بمشاركة فصائل إرهابية موالية له.

قرار ترامب جاء مفاجأة للجيش الأميركي والدبلوماسيين الأميركيين والعواصم الأوروبية، كما أنه ترك شعوراً بالخيبة لزمرة لانفصاليين المسماة قوات سورية الديمقراطية. واستطاع الجيش العربي السوري استعادة بعض الأراضي المحتلة.

ونشرت الدولة السورية الجيش والأمن والشرطة، ورفع العلم الوطني السوري في مناطق سيطرتها، وعودة الخدمات ورموز الدولة، إلى المناطق التي استعادها الجيش العربي السوري.

مقابل ذلك، كان النقاش مكثفاً في واشنطن سواء المؤسسات التنفيذية أم في الكونغرس، أو في العواصم الأوروبية الشريكة عسكرياً في التحالف الدولي لإقناع ترامب «عدم التخلي عن الأكراد ومواجهة إيران وروسيا والضغط على الدولة السورية، إلى أن قرر ترامب هو احتلال منابع النفط بحجة منع سقوطه بأيدي «داعش». واتخذ إجراءات منها!

نشر جنود أميركيين ومدرعات أميركية قرب منشآت النفط والغاز السورية والإبقاء على الحماية الجوية، والاحتفاظ بـ١٥٠ جندياً في قاعدة التنف في الزاوية السورية الأردنية العراقية.

لكن السؤال الأساسي في وزارة الدفاع الأميركية «البنتاغون»: هل الوجود الحالي كان ضمن تشريعات صدرت بعد هجمات ١١ أيلول ٢٠١١، بملاحقة «القاعدة» وحماية الأمن القومي الأميركي، ما سمح بقتال «داعش»، لكن كيف يمكن الحصول على التبرير القانوني بـ«حماية النفط»؟ وفي حال هاجمت قوات الحكومة السورية أو روسيا المنشآت، ما الأرضية القانونية للعمل العسكري الأميركي؟

لا تزال مسألة قانونية عملية احتلال القوات الأميركية لحقول النفط السورية موضع جدل حتى داخل «البنتاغون». كما أن دولاً أوروبية متحفظة على المشاركة في نشر قواتها الخاصة بسبب العقبات القانونية، لأن وجود القوات البريطانية والفرنسية قائم على محاربة «داعش»، وليس حماية النفط.

كما أن «حجة النفط عززت نظرية المؤامرة في أن التدخل الأميركي لأسباب اقتصادية وليست أخلاقية كما يزعمون، ما أكد قوة صوابية وقانونية موقف سورية وحلفائها في مواجهة الاحتلال الأميركي للأراضي السورية.

وهذا يطرح أسئلة في الأوساط الدولية، حول شرعية الوجود العسكري الأميركي كاحتلال بعد هزيمة «داعش» جغرافياً، ومن ثم عدم شرعية حماية النفط السوري.

راقبت موسكو بحذر المفاوضات التركية الأميركية، حول «المنطقة الآمنة» في الشمال السوري، قبل أن تدخل على الخط لقلب المعادلات من خلال طرح خطتها للوضع على الشريط الحدودي. لكنها واصلت التشكيك بنيات واشنطن خلال وبعد إعلان الأخيرة عن سحب جزء من قواتها من المنطقة. وسرعان ما اتضح أن الموقف الروسي لم يأت من فراغ. لقد نجحت روسيا في تغيير خرائط النفوذ في مناطق الشمال السوري، واستعادت الدولة السورية مساحات واسعة من الأراضي المحتلة.

بقيت مساحة تضم الجزء الأعظم من مخزون سورية من النفط والغاز تحت الاحتلال الأميركي والانفصاليين. وأعلنت واشنطن تعزيز وجودها العسكري في مناطق شرق الفرات بإقامة قاعدتين عسكريتين جديدتين، ليطلق ذلك رد فعل روسياً غاضباً استخدام لهجة لم يسبق لموسكو أن تعاملت بها في خطابها السياسي، إذ اتهمت وزارة الدفاع الروسية واشنطن بـ«سرقة» الثروات السورية، ووصفت الأميركيين بأنهم «قطّاع طرق على مستوى دولي».

ونشرت الوزارة خرائط وصوراً تُبرز مسارات «تهريب النفط السوري» برعاية عسكرية أميركية. وأطلقت الخارجية الروسية حملة قوية وأعلنت أن «الوجود الأميركي في هذه المنطقة أمر لا يمكن القبول به» في إشارة إلى تصعيد نشاط دبلوماسي وعسكري لعرقلة خطط واشنطن بتثبيت هذا الوجود، وهو أمر عبّر عنه بوضوح وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، عندما قال إن بلاده «لن تقبل بالوجود غير الشرعي للولايات المتحدة في مناطق الشرق السوري وسوف تدافع عن موقفها».

ويرى مراقبون أن تحركات واشنطن تثير مخاوف جدية لدى موسكو، من أن تصرفات واشنطن ستعرقل نهج التسوية السياسية للأزمة السورية في إطار مسار سياسي يستند إلى القرار ٢٢٥٤.

وبالتالي فإن تعزيز الوجود الأميركي في شرق الفرات، يشكل تهديداً للتسوية السياسية النهائية.

أما في البعد الاقتصادي، فإن واشنطن تعمل من خلال احتلالها للثروات النفطية السورية للضغط الدولة السورية والتأثير سلباً في مشروع إعادة الإعمار في سورية.

وهذا ما دعا لافروف للقول إنه ليس لديه شعور بأن «الاتفاق مع الولايات المتحدة على أي شيء وارد في هذه المرحلة» وأعادت هذه العبارة التذكير بإعلان موسكو عزمها تصعيد تحركاتها ضد تعزيز الوجود الأميركي في شرق سورية في إطار المؤسسات الدولية عبر الانطلاق من «عدم شرعية الوجود»، وفي هذا الاتجاه تواصل موسكو مساعيها لإقناع الانفصاليين للحوار مع دمشق على حساب تحالفهم مع واشنطن، والذي تعرض لهزة قوية بعد قرار الانسحاب من منطقة العمليات العسكرية التركية.

يسيطر الأميركيون والانفصاليون من «قوات سورية الديمقراطية»، على حقل العمر النفطي الذي يقع على بعد ٥٠ كيلومتراً شرق مدينة دير الزور الذي كان ينتج نحو ٩٠ ألف برميل يومياً قبل ٢٠١١.

وعلى حقل التنك المجاور الذي يبعد ٣٢ كيلومتراً شرقي منشأة العمر النفطية، وقد تمركزت القوات الأميركية في هذه الحقول بحجة حمايتها.

كما أبقت أميركا قواتها في مدينة رميلان النفطية، الواقعة أقصى شمال شرقي سورية، بحجة حمايتها.

وهكذا يحتل الأميركيون والانفصاليون نحو ٨٥ في المئة من الثروة النفطية السورية، إضافة إلى ٤٥ في المئة من إنتاج الغاز الطبيعي.

حقول النفط السورية المُحتلة يتجاوز إنتاجها ٥٠ ألف برميل نفط ونحو مليون ونصف مليون من الغاز يومياً، وتصل عائداتها المالية لنحو ٣٠ مليون دولار أميركي كسرقة لمصلحة الأميركيين والانفصاليين.

ويُقدر إجمالي الاحتياطي النفطي الإستراتيجي في سورية بنحو ٣٠٠ مليار برميل، يتوزع ٧٥ في المئة من هذه الاحتياطيات في الحقول المحتلة شمال وشرق سورية.

أخيراً أطلقت بعض أوساط إعلامية وسياسية أميركية تحذيرات من أن إبقاء الرئيس الأميركي دونالد ترامب قوات بلاده العسكرية في سورية «لحماية النفط» يعدّ انتهاكاً للقانون الدولي وقد يرقى إلى جريمة حرب، وهذا يبرر للدولة السورية حق استرداد أراضيها المحتلة وثرواتها المسروقة بكل الوسائل التي أقرتها القوانين الدولية وشرعة الأمم المتحدة.

لاشك أن سورية وحلفاءها يستعدون لمواجهة طويلة مع قطاع الطرق على المستوى الدولي وسارقي النفط السوري.

روسيا توزع مساعدات إنسانية في الحسكة

الوطن - وكالات

أعلن مركز المصالحة الروسي في سورية، أن العسكريين الروس قاموا أمس بتوزيع مساعدات إنسانية لأول مرة في محافظة الحسكة، تصل إلى أكثر من ألف طرد غذائي.

وقال الضابط في المركز أليكسي سيرغييف للصحفيين، حسب وكالة «سبوتنيك» الروسية: «قام مركز المصالحة الروسية في سورية اليوم (الأحد) بتوزيع مساعدات إنسانية لأول مرة في الحسكة شمال البلاد»، موضحاً أنه «تم توزيع أكثر من ألف طرد غذائي، يحتوي على الدقيق والسكر والأرز والشاي والحليب المكثف».

واعتبر سيرغييف، أن هذه المساعدات الإنسانية ضرورية للسكان المحليين، مشيراً إلى أن الشرطة العسكرية الروسية قامت بتأمين الحملة الإنسانية التي يبلغ وزنها نحو ٦ أطنان.

يأتي توزيع المركز الروسي للمساعدات الإنسانية في هذه المناطق، بعد التوصل إلى مذكرة التفاهم بين روسيا والنظام التركي في ٢٢ من الشهر الماضي في مدينة سوتشي الروسية، والتي تضمنت ١٠ بنود، أبرزها انتشار وحدات فرعية تابعة للشرطة العسكرية الروسية والجيش العربي السوري على الجانب السوري من الحدود مع تركيا، ومساهمة روسيا في انسحاب الميليشيات الكردية مع أسلحتها إلى مسافة ٣٠ كيلومتراً من الحدود السورية التركية.

ويواصل باستمرار فرع «منظمة الهلال الأحمر العربي السوري» في الحسكة، توزيع المواد الإغاثية للعائلات المهجرة الوافدة والمقيمة خارج مراكز الإيواء نتيجة العدوان التركي المستمر على مناطق شرق الفرات منذ التاسع من تشرين الأول الماضي.

وفي الثالث من الشهر الجاري، ذكرت وكالة «سانا»، أنّ مديرية الشؤون الاجتماعية والعمل في الحسكة بالتعاون مع المنظمات والهيئات والجمعيات الخيرية والإغاثية، تعمل على مدار الساعة لاستيعاب الضغط الناتج عن موجات النزوح جراء العدوان التركي، ولاسيما في أرياف رأس العين وأبو راسين وتل تمر.

القصف على رأس العين أدى إلى استشهاد ٤٧٧ مدنياً وإصابة ١٠٧٠ وتهجير ٣٠٠ ألف

شهادة حيّة على فظاعة الممارسات الإجرامية للاحتلال التركي ومرتزقته

وكالات

يقوم الاحتلال التركي ومرتزقته من التنظيمات الإرهابية بأبشع الممارسات الإجرامية بحق الأهالي الذين احتل مناطقهم في شمال شرق البلاد من قتل وتمثيل بالجثث وتعذيب وسرقة ونهب للممتلكات بهدف إجراء عملية تغيير ديموغرافي في تلك المناطق.

وروى فيصل إسماعيل أحد المهجرين من مدينة رأس العين بريف الرقة الشمالي المحتلة من قبل نظام أردوغان وإرهابييه، وفق وكالة هاور الكردية ما تعرض له من تعذيب على يد مرتزقة جيش الاحتلال التركي لأنه عاد إلى منزله الذي سرق المرتزقة كل ما فيه، ونقلت عنه قوله: «لفظاعة ما شاهدته قررت النزوح مرة أخرى».

وأشار إسماعيل إلى أنه خرج من رأس العين بعد اشتداد قصف وهجمات جيش الاحتلال التركي ومرتزقته من «داعش» و«جبهة النصرة» على المدينة، والتي بدأت في الـ٩ من تشرين الأول الماضي، وتسببت باستشهاد ٤٧٧ مدنياً وإصابة ١٠٧٠ آخرين، حسب تقرير أصدرته ما تسمى «هيئة شؤون المنظمات للإدارة الذاتية» الكردية، وأشار فيه إلى تهجير قرابة ٣٠٠ ألف مدني من ديارهم.

ولجأ إسماعيل إلى مدينة الحسكة ومكث في إحدى المدارس التي خصصتها ما تسمى «الإدارة الذاتية» الكردية لإيواء المهجرين.

وبيّن أنه «وعقب احتلال مدينة رأس العين حاول الاحتلال التركي ومرتزقته إيهام الأهالي بأن المدينة آمنة والجميع يستطيع العودة إليها، وعليه قرر العودة إلى رأس العين مع زوجته فتوجه إلى مدينته».

وقال: «عند وصولي إلى رأس العين، أوقفني بعض عناصر مرتزقة الاحتلال التركي وقاموا باستجوابي، بعد أن قاموا بأخذ جميع المال الموجود لدي وجهازي المحمول، ومن ثم اقتادوني إلى السجن».

وأضاف: «مسلسل الاعتقال والتعذيب على الهوية الذي ينتهجه الاحتلال التركي ومرتزقته في المناطق الأخرى التي احتلها كعفرين والباب وإعزاز مستمر في رأس العين أيضاً».

وقال إسماعيل: «بعد اعتقالي كانوا يعذبونني ليلاً ونهاراً، وضربوني على كافة أنحاء جسدي».

وذكر أنه «أمضى ١٥ يوماً تحت التعذيب المتواصل في أحد سجون الاحتلال التركي ومرتزقته، وتعرّض للضرب باستمرار وحرموه من الأكل والشرب في بعض الأيام».

وقال: «بعد ١٥ يوماً من التعذيب أخلوا سبيلي، وعند خروجي من السجن اتجهت إلى منزلي لأتفقده»، وأضاف، «عند مروري بالأحياء المدينة، قلت في نفسي إنها ليست رأس العين، فجميع المنازل مُهدمة والشوارع جميعها ملطخة بالدم»، مضيفاً: «عند وصولي إلى منزلي وجدت أن الشيء الذي لم ينهبوه ويسرقوه كان الجدران فقط، فقد نهبوا كل شيء».

وأشار إسماعيل إلى أنه بقي ما يقارب أربعة أيام داخل بيته الذي لا يوجد فيه سوى الجدران، وأضاف: «كانوا يزعجونني باستمرار، لذلك قررت العودة إلى مدارس الإيواء، وعدم العودة إلى رأس العين بوجود مرتزقة الاحتلال التركي».

وتحدث إسماعيل، عما شاهده من مجازر الاحتلال التركي ومشاهد القتل وتقطيع الجثث وتركها في الشوارع والحزن لا يفارق وجهه، وقال: «عند مروري بأحد الأحياء، صدمتُ مما رأيت، جثامين ثلاث نساء على الأرض، شعورهن مقطّعة عن رؤوسهن من شدة التعذيب الذي لاقينه من مرتزقة الاحتلال التركي».

وختم إسماعيل بدعوة الأهالي إلى عدم الانجرار وراء ما يُروجه الاحتلال التركي ومرتزقته، مبيناً أنهم يقومون بملاحقة العائدين إلى بيوتهم وسرقة ممتلكاتهم، مطالباً جميع الدول والمنظمات الإنسانية والأمم المتحدة بإخراج الاحتلال ومرتزقته من رأس العين.

وقفة احتجاجية في مدينة عين العرب ضد ممارسات الاحتلال التركي (عن الإنترنت)

سفينة إنزال روسية تتجه إلى ميناء طرطوس

وكالات

أكدت تقارير إعلامية، أمس، أن سفينة الإنزال الكبيرة التابعة لأسطول البحر الأسود الروسي «آزوف» عبرت البحر الأبيض المتوسط، واتجهت إلى ميناء طرطوس.

ونقلت وكالة «سبوتنيك» الروسية عن مواقع إلكترونية أن السفينة عبرت أول أمس السبت مضيقي البوسفور والدردنيل، ودخلت البحر الأبيض المتوسط.

ونشرت المواقع، صورة عبور السفينة مضيق البوسفور، وأكدت أنها تتجه إلى ميناء طرطوس، حيث توجد قاعدة اللوجستيات التابعة للبحرية الروسية في البحر المتوسط، وقالت إن «السفينة تبدو محملة بشكل كبير».

يذكر أن هذه هي المرة الثالثة التي تذهب فيها «آزوف» إلى سورية في الشهرين الماضيين والخامسة خلال العام.

وكانت سفينة الإنقاذ «شاختيور» التابعة لأسطول البحر الأسود وصلت يوم الخميس الماضي إلى البحر المتوسط.

وتشارك روسيا منذ نهاية أيلول ٢٠١٥ إلى جانب الجيش العربي السوري في التصدي للحرب الإرهابية التي تشن ضد سورية منذ أكثر من ثماني سنوات.

وكانت سورية وروسيا وقعتا عام ٢٠١٧ اتفاقية حول إقامة مركز لوجستي للمعدات الفنية للأسطول الروسي في طرطوس لمدة ٤٩ عاماً.

«ديلي ميل»: منظمة حظر الكيميائي تلاعبت بتقريرها الخاص بدوما

وكالات

كشفت صحيفة «ديلي ميل» البريطانية، أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية تلاعبت بتقرير حول هجوم كيميائي مزعوم في مدينة دوما بريف دمشق في نيسان عام ٢٠١٨.

وذكرت الصحيفة في تقرير لها حسب وكالة «سانا»، أن بريداً إلكترونياً مسرباً أوضح أن منظمة حظر الكيميائي، تلاعبت بتقرير حول هجوم كيميائي مزعوم في دوما في نيسان عام ٢٠١٨ لاتهام الجيش العربي السوري به وتبرير العدوان الثلاثي الأميركي والبريطاني والفرنسي ضد سورية آنذاك.

وقالت الصحيفة: «إن عالماً وظفته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يقول في بريد إلكتروني مسرب: إن التحقيقات على الأرض في دوما لم تتوصل إلى دليل قوي حول وقوع هجوم الغاز المزعوم فيها»، مشدداً على أنه تم إخفاء الحقائق بشكل متعمد في تقارير المنظمة.

وأكدت الصحيفة، أن البريد الإلكتروني يشير إلى أن الأدلة التي جمعت في دوما وتم فحصها من قبل علماء غير سياسيين لا يدعم نسخة التقرير الذي تبنته المنظمة رسمياً وأن هذا الأمر أدى إلى قيام المنظمة بإعادة صياغة التقرير إلى الحد الذي تم فيه تحريف استنتاجاته.

وبينت الصحيفة، أن هذا الكشف المثير للدهشة والذي جاء بصيغة احتجاج عبر بريد قدمه أحد العلماء في المنظمة في الـ ٢٢ من حزيران ٢٠١٨ إلى كبار المسؤولين التنفيذيين في المنظمة، يعد أسوأ مثال على محاولة الدفع باتجاه دعم الحرب منذ ملفات طوني بلير (رئيس وزراء بريطانيا الأسبق) المزورة لتبرير الغزو الأميركي للعراق.

وأوضحت الصحيفة أن البريد الالكتروني يقول: إن التقرير الرسمي للعلماء المستقلين حول حادثة دوما فرضت رقابة شديدة عليه وتم اختصاره لدرجة تحريف الحقائق من خلال ترك معلومات رئيسة وإخفاء حقيقة أن آثار الكلور التي زعم العثور عليها في الموقع كانت مجرد عناصر ضئيلة للغاية بمعدل جزء في المليار وفي أشكال يمكن العثور عليها في أي مواد تبييض منزلية في أي بيت، مشيراً إلى وجود انحرافات كبيرة في تقرير المنظمة بحيث تحول إلى شيء مختلف تماماً.

ولفت البريد وفق الصحيفة إلى أن التقرير أخفى عدم تطابق تام بين الأعراض التي أظهرها الضحايا المزعومون في موقع الحادث وتأثيرات المواد الكيميائية التي تم العثور عليها بالفعل إذ إن الأعراض التي تظهر في مقاطع الفيديو لا تتطابق ببساطة مع الأعراض التي كان يمكن أن تحدث بسبب أي مادة موجودة في الموقع.

وبينت الصحيفة أنه بلغها في الأيام التي سبقت نشر الوثيقة الأصلية للمنظمة أنه تم إعداد تقرير ثان دون علم معظم علماء منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وحذف منه الكثير من أهم نتائجه.

ونقلت الصحيفة عن مصدر من داخل المنظمة قوله: إن هذه الخطوة تم الكشف عنها في اللحظة الأخيرة وقوبلت حينها باحتجاجات من قبل العلماء من بينها البريد الإلكتروني الذي أرسل إلى مسؤولين اثنين رفيعي المستوى في المنظمة والذي اطلعت عليه الصحيفة وأنه تم عرض تسوية يتم بموجبها قول الحقيقة حول الآثار الضئيلة من مادة الكلور ورغم ذلك فإن التقرير لا يزال منقوصاً بشكل كبير.

وقالت الصحيفة: إن العلماء قبلوا هذا الأمر ولكن حتى هذا الوعد لم يتم الوفاء به وتم إصدار نسخة ثالثة من الوثيقة التي استبعدت الحقيقة الحيوية، لافتة إلى أن صياغة هذا التقرير كانت غامضة لدرجة أن المؤسسات الإخبارية حول العالم خلصت بشكل غير صحيح إلى أن غاز الكلور ربما تم استخدامه .

وأكدت أنه منذ ذلك الحين سعى العلماء المعارضون للتقرير منذ أشهر لإيجاد طريقة لوضع الأمور في نصابها الصحيح داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لكن جهودهم باءت بالفشل ما أدى إلى تسريب البريد الإلكتروني.

وأوضحت الصحيفة أن هذا التسريب الجديد يأتي بعد تطورات مثيرة للقلق فيما يتعلق بتقرير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن دوما تظهر أن هذه المنظمة تعيش أزمة حادة، مشيرة إلى أنه في شهر أيار الماضي ألقى تسريب آخر من مقر المنظمة في لاهاي بظلال من الشك العميق على مزاعم بأن أسطوانتي الغاز الموجودتين في موقع دوما قد أسقطتا من الجو وهو ما يعد جزءاً حيوياً من التهمة الغربية ضد سورية حيث بين الخبير بالأمور الهندسية والبالستية التابع للمنظمة إيان هندرسون بأن الأسطوانتين تم وضعهما يدوياً ما يدحض تقرير المنظمة بأنهما أسقطتا من الجو.

إلى ذلك أشارت ديلي ميل إلى أن موقع «كاونتربانش» الأميركي الذي نشر العديد من المخالفات التي ارتكبتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية طلب من المكتب الإعلامي للمنظمة توضيح سبب استبعاد مستويات الكلور الضئيلة جداً من التقارير المرحلية والنهائية كاشفاً أن المنظمة لم تستجب لطلبه.

وشددت الصحيفة على أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية مستقلة اسمياً لكن ميزانيتها السنوية البالغة نحو ٧٥ مليون جنيه استرليني مقدمة من الدول الأعضاء حيث تأتي معظم الأموال من الولايات المتحدة الأميركية وأعضاء الاتحاد الأوروبي و«الناتو» والكثير منهم يدعمون الإرهابيين في سورية.

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية (عن الإنترنت)

«قسد» تساعد واشنطن بسرقة النفط السوري!

الوطن - وكالات

واصلت الولايات المتحدة الأميركية سرقتها للنفط السوري، بمساعدة أداتها ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية– قسد»، إذ قامتا ببناء محطة كهربائية لتأمين التيار الكهربائي لمعمل «الجبسة» للغاز ومحطة النفط التابعة له، ومحطات حقل «كبيبة» النفطي، في وقت زعم «التحالف الدولي» أنه نفذ عملية مشتركة مع الميليشيا ضد تنظيم داعش الإرهابي.

ومؤخراً أكد نائب وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد، أن سرقة النفط السوري لن يسمح لها أن تمر، وعلى الولايات المتحدة والدول الغربية أن تعلم بأن الشعب السوري عاجلاً أم آجلاً، سيعيد كل ذرة تراب من أرضه إلى وطنه، وسيكون كل مواطن سوري شريف ضد محاولات البعض الذين قد يصبغون على نفسهم صفة الوطنية، لكنهم وبمحاولاتهم الانفصالية يبتعدون كثيراً، ليصبحوا أميركيين أكثر من الأميركيين أنفسهم، وذلك بالتآمر على وطنهم، وبالسماح للأجنبي بسرقة ثروات وطنهم، وبإضعاف دولتهم.

وأمس، ذكرت مواقع إلكترونية معارضة، أن «قسد» تقوم بمساعدة قوات الاحتلال الأميركية ببناء محطة كهربائية جديدة (توليد– تحويل) إلى الجنوب تماماً من حقل «الجبسة» للنفط والغاز.

وذكرت المواقع، أن مصدراً مطلعاً زودها بصور جوية للمحطة ونقلت عنه قوله: «تم البدء ببناء هذه المحطة منذ بداية الشهر الحالي تقريباً»، مشيراً إلى أن المحطة تضم «مولدات أميركية الصنع، إضافة إلى محطة تحويل باستطاعة ٦٦ / ٢٣٠ ك ف».

وأوضح المصدر، أن هدف إقامة هذه المحطة هو «تأمين التيار الكهربائي اللازم لعمل الجبسة للغاز ولمحطة النفط العائدة للحقل نفسه، إضافة إلى محطات حقل كبيبة التي تقع إلى الشرق من حقل الجبسة أيضاً»، وبين أنه «من المتوقع أن يتم الانتهاء من بناء وإنشاء محطة التحويل هذه في غضون الشهرين القادمين».

وأشار المصدر إلى أنه «سيتم توليد الكهرباء اللازمة مباشرة وبشكل عاجل عن طريق المولدات الأربع الموجودة، ريثما يتم ربط هذه المحطة بشبكة التوتر المتوسط القادمة من محطة توليد السويدية شمال الحسكة والتي يجري ربطها حالياً أيضاً».

يذكر أن المعامل والحقول التابعة لمديرية الجبسة كانت تتغذى سابقاً من محطة التحويل الموجودة في منطقة الشدادي التي تعرضت للتخريب الكامل خلال السنوات المنصرمة على أيدي التنظيمات الإرهابية والقصف المتعمد من قبل ما يسمى «التحالف الدولي» المزعوم ضد تنظيم داعش والذي تقوده واشنطن.

في سياق متصل، وبهدف تبرير واشنطن الإبقاء على احتلالها لمناطق في شمال شرق سورية، أعلن «التحالف الدولي»، وفق موقع قناة «روسيا اليوم» الإلكتروني، عن تنفيذه ما اسماها «أكبر عملية مشتركة» مع الميليشيات الكردية في سورية منذ قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب سحب قوات بلاده عن الحدود السورية التركية.

وذكر التحالف، أن المئات من مقاتلي «قسد» شاركوا في العملية التي نفذت ضد تنظيم داعش في محافظة دير الزور وأدت إلى أسر عشرات المسلحين.

وبالتزامن مع ذلك، صرّح قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال كينيث ماكينزي، بأنه من المتوقع أن يستأنف نحو ٥٠٠ جندي أميركي شرق الفرات العمليات ضد داعش في الأيام والأسابيع المقبلة بالتعاون مع «قسد» حتى تطهير شرق الفرات من فلول التنظيم.

جدير ذكره أن هناك جناحاً في الإدارة الأميركية غير راض عن قرار الانسحاب من سورية ويسعى لعرقلته بذريعة أن تنظيم داعش لا يزال موجوداً هناك ويجب القضاء عليه نهائياً.